

دلائل الإعجاز

التمكّن وذلك القلق منها في إمكانها من الحلق والفم واللسان والشفيتين . وكذلك قولهم : لفظٌ ليس فيه فصلٌ عن معناه محالٌ أن يكون المرادُ به اللفظُ لأنه ليس ها هنا اسم أو فعلٌ أو حرفٌ يزيد على معناه أو ينقصُ عنه . كيف وليس بالذِّرعِ وضِعَتِ الألفاظُ على المعاني وإن اعتبرنا المعاني المستفادة من الجمل فكذلك . وذلك أنه ليس ها هنا جملةٌ من مبتدأ وخبر أو فعلٍ وفاعلٍ يحصل بها الإثبات أو النفي أتمٌّ أو أنقصُ مما يحصل بأخرى . وإنما فصلُ اللفظ عن المعنى أن تريد الدلالة بمعنًى على معنًى فتدخل في أثناء ذلك شيئاً لا حاجةً بالمعنى المدلول عليه إليه . وكذلك السبيلُ في السبك والطابع وأشباههما لا يحتملُ شيءٌ من ذلك أن يكون المرادُ به اللفظُ من حيثُ هو لفظ .

فإن أردتَ الصِّدْقَ فَإِنَّكَ لا ترى في الدنيا شأنًا أعجبَ من شأن الناس مع اللفظِ ولا فسادَ رأيٍ مازجَ النفوسَ وخامرها واستحكمَ فيها وصار كإحدى طبائعها أغربَ من فسادِ رأيهم في اللفظ . فقد بلغ من مَلَكَته لهم وقوَّته عليهم أن تركهم وكأنهم إذا نُوطروا فيه أُخِذوا عن أنفسهم وغُيِّبوا عن عقولهم وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونهُ نظراً ويُرى لهم إيرادُ في الإصغاء وصدْرُ . فليست ترى إلا نفوساً قد جعلت تركَ النظر دأبها ووصلتْ بالهؤلينا أسبابها . فهي تغترُّ بالأضاليل وتتباعدُ عن التحصيل وتُلقي بأيديها إلى الشَّبه وتسرع إلى القول الممّوسّه .

ولقد بلغَ من قلّةِ نظرهم أن قوماً منهم لما رأوا الكتب المصنفة في اللّغة قد شاع فيها أن تُوصَفَ الألفاظُ المفردةُ بالفصاحة ورأوا أبا العباس ثعلباً قد سمّى كتابه " الفصح " مع أنه لم يذكُر فيه إلا اللّغة والألفاظ المفردة . وكان محالاً إذا قيل : إن الشمعَ بفتح الميم أَفصحُ من الشمع بإسكانه أن يكون ذلك من أجل المعنى إذ ليس تفيد الفتحةُ في الميم شيئاً في الذي سُمِّي به . سبقَ إلى قلوبهم أن حكم الوصف بالفصاحة أينما كان وفي أي شيء كان أن لا يكون له مرجعٌ إلى المعنى البتة وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيثُ هو لفظٌ ونطق لسان . ولم يعلموا أن المعنى في وصف الألفاظ المفردة بالفصاحة أنها في اللّغة أثبتُ وفي استعمال الفصحاء أكثرُ أو أنها أجرى على مقاييس اللّغة والقوانين التي وضعوها وأن الذي هو معنى الفصاحة في أصل اللّغة هو الإِبانة عن المعنى بدلالة قولهم : فصيحُ